



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة السادسة عشرة (٤ شباط/فبراير ٢٠١٠)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الملحق رقم ٣٩

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الخامسة والستون
الملحق رقم ٣٩

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة السادسة عشرة (٤ شباط/فبراير ٢٠١٠)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN-0255-2345

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السادسة عشرة.
٤	الثاني - جزء الجلسات العامة الرفيع المستوى
٤	ألف - افتتاح الدورة
٤	باء - عرض التقرير المتعلق بالتنفيذ
٤	جيم - المناقشة
١٢	الثالث - تقرير الفريق العامل
١٣	الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة.
١٤	الخامس - مشروع التقرير
١٥	السادس - احتتام الدورة
١٦	السابع - المسائل التنظيمية
١٦	ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها.
١٦	باء - الحضور.
١٧	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
١٧	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
	المرفقات
١٨	الأول - قائمة المشاركين في الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٩	الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السادسة عشرة.

الفصل الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السادسة عشرة

١ - اتخذت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في دورتها السادسة عشرة، المقررين التاليين:

المقرر ١/١٦

الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما جاء في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١٣٤/٣٣، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذي صدقت فيه الجمعية العامة على خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي صدقت فيه الجمعية العامة على وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٢)،

١ - تلاحظ مع التقدير المبادرات التي اتخذتها مختلف الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة لإنشاء وحدات وبرامج عمل جديدة، في إطار ولاية كل منها، لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشجيعه؛

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع، E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) A/64/504.

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بدعم من الوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بإعداد إطار محدد للمبادئ التوجيهية التنفيذية لمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية، وفقا لولاية كل منها، من أجل تنفيذ ما جاء في وثيقة نيروبي الختامية^(٣)، وذلك كي تنظر فيه اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعتمده في الاجتماع المقرر أن تعقده فيما بين الدورات في عام ٢٠١١ لمدة يوم واحد، بعد مرور ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من تعميم مشروع الإطار المحدد الذي سيعده الأمين العام على أساس التقرير الاستعراضي لوحدة التفتيش المشتركة؛

٣ - **تطلب**، في هذا الصدد، إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تستعرض الترتيبات المؤسسية القائمة لدى الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأن تقدم توصيات لتيسير إعداد الأمين العام للإطار المحدد؛

٤ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها السابعة عشرة.

المقرر ٢/١٦

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء التي أعرب عنها في دورتها السادسة عشرة،

تقر جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها السابعة عشرة المقرر عقدها عام ٢٠١٢:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(٣) A/CONF.215/1.

- ٣ - الإجراءات المنبثقة عن الدورات السابقة للجنة الرفيعة المستوى، ولا سيما دورتها السادسة عشرة التي عقدت في عام ٢٠١٠.
- ٤ - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
 - (أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
 - (ب) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي اتخذت دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٥ - مناقشة مواضيعية (سيحدد الموضوع بناء على مشاورات سيجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء).
- ٦ - اعتماد تقرير الفريق العامل.
- ٧ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها السابعة عشرة.

الفصل الثاني

جزء الجلسات العامة الرفيع المستوى

ألف - افتتاح الدورة

- ٢ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، افتتح الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب رئيس الدورة، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، وأدلى ببيان استهلاكي.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس الجمعية العامة ببيان.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان كل من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٤) وممثل قطر بصفته الرئيس السابق للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء - عرض التقرير المتعلق بالتنفيذ

- ٥ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في جلسيتها الأولى والثانية المعقودتين في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، في البند ٢ من جدول أعمالها.
- ٦ - وعرض مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/CONF.215/2).

جيم - المناقشة

- ٧ - في أثناء المناقشة العامة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قامت الوفود باستعراض حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بغية تنفيذ الأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية (A/CONF.215/1)، التي صدقت عليها الدول الأعضاء في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأقرتها الجمعية العامة في القرار ٢٢٢/٦٤، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٤) انظر <http://content.undp.org/go/newsroom>.

٨ - وانبثق عن المناقشة موضوعان رئيسيان، هما القيمة المسندة إلى المحاولات التي تبذل لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية، ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخصائصه ومجالات أولوياته.

٩ - وأشار إلى أنه مع زيادة الإمكانات الاقتصادية للجنوب، ازداد التعاون فيما بين البلدان النامية حيوية وقوة. وشدد عدد من الوفود على أن الاعتراف، سواء فيما بين الدول الأعضاء أو على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها، بالمساهمة التي يقدمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتنمية قد ازداد زيادة ملموسة منذ آخر دورة عقدتها اللجنة الرفيعة المستوى (٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧). فبعد مرور نحو ٣٠ عاما على اعتماد خطة عمل بيونس آيرس، أخذت البلدان تدرك الثمار التي يوتيتها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي تطور من مجرد تبادل محدود للدراية الفنية ليصبح أداة هامة للتنمية. وذكر أن هذا التعاون ينظر إليه باعتباره عاملا يساهم في تحقيق الرفاه الوطني والاكتفاء الذاتي، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ورئي أن في هذه الاتجاهات المشجعة تذكرا بأن الاعتراف بقيمة الحلول الجنوبية لا يزال في مهده.

١٠ - وأشار إلى أن بلدان الجنوب عموما قد حققت مكاسب إنمائية ملموسة على مدى العقود الأخيرة، الأمر الذي يعزى جزئيا إلى الجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب والجهود الثلاثية. وأكدت بعض الوفود الدور الحاسم الأهمية الذي يؤديه التعاون فيما بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تحقيقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وللتنمية المستدامة. وأعربت بعض البلدان النامية عن تقديرها للدور الذي تضطلع به البلدان المتقدمة النمو في الترتيبات الثلاثية، وحثت الشركاء من تلك البلدان على الوفاء بما وعدوا به من دعم. وأشارت بعض البلدان إلى أنه رغم تشكيل ذلك الدعم لعنصر هام من عناصر النجاح في تحقيق التنمية، فمن الضروري أن يجري العمل على إنهاء اعتماد البلدان النامية على التعاون فيما بين الشمال والجنوب، دون المساس بالفوائد المترتبة عليه، وذلك كي تزداد البلدان النامية اعتمادا على الذات.

١١ - ولدى النظر إلى التقدم المحرز في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإمكانات الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في وثيقة نيروبي الختامية، شددت بعض الوفود على أن الملكية الوطنية، والمساواة، والاحترام المتبادل، والسيادة الوطنية، وتبادل المنافع، والابتعاد عن إملاء الشروط، والتضامن، تشكل المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتم التأكيد على التضامن نظرا لأنه يمكن أن يشجع على زيادة الإدماج الاجتماعي دون فقدان للسيادة. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة النهوض بفهم هذه المفاهيم، من أجل

زيادة فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وجذب شركاء آخرين وجهات أخرى معنية إلى الانخراط في هذا المجال.

١٢ - وأشار البعض إلى الخصائص الفريدة التي تميز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن الأشكال التقليدية للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك الفرق بين العلاقات القائمة بين الجهات المانحة والمتلقية من جانب والعلاقات القائمة في إطار التعاون فيما بين البلدان الجنوب من جانب آخر. وفي هذا السياق، أعربت بعض الوفود عن القلق بشأن تراجع المساواة واللامشروطة في سياق بعض الجهود التي بذلت مؤخرا في مجال التعاون فيما بين البلدان الجنوب، ودعت إلى تعزيز التقيد بمبادئ هذا التعاون. وأكد عدد من الدول الأعضاء على أن الجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب لا يقصد بها أن تكون بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، وإنما ينبغي أن تكون مكاملة للدعم المقدم من الشمال إلى الجنوب.

١٣ - وإلحاقا بهذه النقطة، أكدت بعض الدول الأعضاء أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا ينظر إليه، ولا ينبغي أن ينظر إليه، باعتباره معونة، وإنما باعتباره تعبيراً عن التضامن يستند إلى شراكة حقيقية تهدف إلى تحقيق التنمية المشتركة.

١٤ - ورأت بعض الوفود أن مبادئ فعالية المعونة تتعارض مع مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعارض الطريق إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في وثيقة نيروبي الختامية. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن إيمانها بإمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع اتباع خطة لتحقيق فعالية المعونة في ذات الوقت. ونادى آخرون بوقف المحاولات الرامية إلى فرض شروط لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيرا على ما كان عليه الحال بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية، واصفين تلك المحاولات بأنها محاولات غير مثمرة ولا طائل من ورائها.

١٥ - وفي مجالي التجارة والمالية، أشارت بعض الدول الأعضاء إلى الدور المحوري الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مواجهة التحديات التي تصادفها البلدان النامية في كفالة المشاركة الكاملة في العلاقات الاقتصادية الدولية. واتفق كثيرون على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة حيوية لاجتذاب تدفقات التجارة والاستثمار، مع التشجيع في الوقت ذاته أيضا على زيادة التعاون الدولي المالي والتقني.

١٦ - وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت من خلال التجارة والاستثمار والمالية، أشارت بعض الوفود إلى أن أوجه التفاوت الاقتصادي بين البلدان النامية تزداد عمقا، ولا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وألقت المناقشة الضوء على ما أدت إليه الأزمة المالية وأزمنا الغذاء والطاقة في الوقت الحالي من تفاقم أوجه الضعف الذي تتسم به البلدان التي تفتقر إلى القدرة على الصمود أمام الصدمات. ومن ثم، أكد

المشاركون على ضرورة إيلاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب أولوية في منظومة الأمم المتحدة، تيسيرا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا لبرنامجي عمل بروكسل وألماني. وإلى جانب المساهمة في تحقيق تلك الأهداف، رئي أن المبادرات المشتركة فيما بين بلدان الجنوب تشكل وسيلة سليمة للحد من أوجه التفاوت والثغرات التقنية القائمة فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك الثغرات المتعلقة بالمعارف.

١٧ - وذكر أن بناء القدرات والحفاظ عليها وحشد برامج العمل المشتركة فيما بين البلدان النامية تشكل تحديات رئيسية في الجنوب. وبالتالي، أشارت الوفود إلى أهمية بناء القدرات في أوساط البلدان النامية كأحد مجالات التركيز للجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب، من أجل الوفاء بالطائفة الواسعة من الاحتياجات الإنمائية لتلك البلدان. وتحقيقا لهذا الغرض، أكدت بعض الدول الأعضاء على ضرورة الاستفادة من أوجه التعاضد والتكامل القائمة فيما بين بلدان الجنوب في مجالات بالغة الأهمية، من قبيل التجارة والاستثمار والخدمات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٨ - وفي ضوء ما نشب مؤخرا من أزمات مالية وأزمات في مجال الغذاء والطاقة وتغير المناخ، أشار عدد من الوفود إلى أن الأثر المجمع لهذه التحديات قد قلص من المكاسب التي حققتها البلدان في العقود الماضية وزاد من التحديات التي تهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأوضح البعض أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يؤدي دورا حيويا في مساعدة البلدان النامية على مواجهة تلك التحديات. وتعهدت دول أعضاء بمواصلة دعمها للجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب والجهود الثلاثية. وعلى الرغم من تعهد الكثير من الدول الأعضاء بذلك، فقد أعربت بعض الوفود عن القلق إزاء نقص الإرادة السياسية لدعم البلدان النامية فيما تفعله لحل الأزمة المالية الراهنة.

١٩ - وتناولت الدول الأعضاء أيضا موضوع طرائق التنفيذ المتعلقة بالجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب والجهود الثلاثية، داعية إلى إدراج أولويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن استراتيجياتها الوطنية. كذلك أوصى البعض بأن تعزز البلدان الجهود الجماعية للنهوض ليس بكمية الموارد المالية فحسب، وإنما أيضا بنوعية جميع أشكال التعاون وكفاءته وتأثيره.

٢٠ - وأشارت بعض الوفود إلى أن تقاسم الخبرات وتبادلها أمر أساسي في الجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب، ودعت جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية إلى دعم النهوض بتدابير جمع البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنسيقها وتعميمها وتقييمها. وتم التشجيع على نشر النتائج وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة وتكرار التجارب، وذلك كوسيلة لزيادة كفاءة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يحقق

مصلحة جميع البلدان النامية. وتم التشديد في إطار هذه المقترحات على أن النهوض بالمساءلة والشفافية أمر ضروري لزيادة الأثر النافع المترتب على ذلك التعاون إلى الحد الأقصى.

٢١ - وجرى التشديد على ضرورة أن تقيم البلدان شراكات جديدة من أجل مواجهة التحديات الراهنة والمقبلة. وأشار أيضا إلى وجوب زيادة الجهود التي تضطلع بها جهات متعددة من أصحاب المصلحة تضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك لزيادة أثر التدابير المتخذة فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - وأشار إلى الآليات المبتكرة لتمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفها أدوات لتعزيز ذلك التعاون، ودعت الوفود إلى الارتقاء بتلك الآليات. كذلك أبرزت بعض الوفود التزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الإشارة إلى مساهماتها المتواصلة في الجهود المبذولة في ذلك الصدد، من قبيل صندوق بيريس غيريرو الاستثماري، ومنتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والمرفق التابع له المعني بالتخفيف من حدة الفقر والجوع.

٢٣ - وطوال المناقشة، أشارت الدول الأعضاء إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي والوثيقة الختامية الهامة التي خرج بها لا تقتصر مساهمتهما على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تنشيطه، وإنما تمتد أيضا إلى التشجيع على اتباع سياسات متكاملة تكفل الاحترام المتبادل والمساواة والتعاون فيما بين الدول وتحقيق التنمية فيها. ومن ثم، حث عدد من الوفود على التنفيذ الكامل والفعال لأحكام وثيقة نيروبي الختامية، من أجل المساعدة في تكثيف الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، نادى البعض بزيادة الالتزام السياسي من أجل سد الفجوة في التنفيذ التي تعرقل الجهود المبذولة لمتابعة توصيات المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وشددت بعض الوفود على أهمية توافر الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف من أجل الوفاء بالالتزامات والإجراءات الرامية إلى إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ القرارات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية. وتحقيقا لهذا الهدف، أشار عدد من الوفود إلى ضرورة إعداد إطار للتنفيذ ينص على حدود زمنية لتنفيذ الالتزامات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية، وعلى وسائل لقياس ذلك التنفيذ وسبل تكفل الشفافية والمساءلة. وطلبت بعض الدول الأعضاء أيضا زيادة إيضاح إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة وتيسير تفسيره وتنفيذه. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة مواصلة التعاون الثلاثي من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية.

٢٥ - وكررت بعض الوفود الإعراب عن تقديرها للمبادرات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة لإنشاء وحدات وبرامج عمل جديدة، في إطار ولاية كل منها، لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشجيعه. وشدد عدد من الوفود على الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بطرق منها الدعم المالي. وكرر تأكيد الدعوة الموجهة في وثيقة نيروبي الختامية إلى الأمم المتحدة كي تتخذ تدابير ملموسة لإدماج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تيار الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة برمتها وترشيد ذلك الدعم، مما يكفل فعالية التنسيق والاتساق. وذهب أحد الوفود إلى أن عملية الإدماج المذكورة ستكون عنصراً حافزاً على مكافحة الكثير من المشاكل العالمية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحث وفد آخر على إدراج بعض العناصر المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع أنشطة الأمم المتحدة ومعاهداتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأمن الدولي.

٢٦ - ونظرت بعض الدول الأعضاء إلى دور الأمم المتحدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من منظور بناء القدرات، ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى إجراء البحوث من أجل الوقوف على المجالات التي يمكن أن يكون فيها لدعم ذلك التعاون أشد التأثير. وأكدت بعض الوفود أيضاً أن الأمم المتحدة بإمكانها أن تؤدي دوراً بارزاً في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التشجيع على تنمية القدرات.

٢٧ - ودعت بعض الوفود الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة إلى النهوض بقدرات البلدان النامية وتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأشار إلى أن تعزيز التكامل الإقليمي والنهوض بالتواصل فيما بين الأعضاء في التكتلات الإقليمية من شأنهما أن يعودا بفوائد حمة على جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والأقليمي. ودعت بعض الوفود أيضاً اللجان الإقليمية إلى تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق تعزيز الدعم التقني والمتعلق بالسياسات والبحوث الذي تقدمه لبلدان منطقتها، مشيرة إلى أن اللجان يمكن أن تؤدي دوراً حافزاً في ذلك الصدد.

٢٨ - واعترفت بعض الوفود بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الذراع الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، له أهمية محورية في التشجيع على تنفيذ القرارات المنصوص عليها في وثيقة نيروبي الختامية، بالنظر إلى أنه مهياً لمساعدة بلدان الجنوب في وضع إطار ورصد تنفيذه. وحثت بعض الدول الأعضاء البرنامج الإنمائي على توسيع ميزانيته المتعلقة بالبلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، والاحتفاظ بوجود ميداني قوي في تلك البلدان، بهدف التشجيع على إيجاد شبكة فعالة من المنسقين المقيمين قادرة على تقديم الدعم المباشر للمشاريع التي يجري الاضطلاع بها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وأشير إلى أن هذه الجهود من شأنها أن تمكن البرنامج الإنمائي من الاستفادة بصورة أوسع من القدرات والسياسات والدراية والخبرات المؤسسية الملموسة الناشئة في البلدان النامية. وذكر أنه يلزم زيادة مشاركة نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة في الجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب من أجل تمكين منظومة الأمم المتحدة من زيادة تلبية الاحتياجات القطرية المحددة، والمعاونة في تبادل الخبرات وبناء القدرات.

٢٩ - وأدلى عدد من الدول الأعضاء ببيانات تتعلق بدور الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشادت عدة وفود بالوحدة الخاصة لما تبديه من نشاط في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتيسيره على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتم التشديد على أهمية الوحدة الخاصة بوصفها كيانا ينسق عملية إدماج الجهود المشتركة فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، كما يعزز التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ويسهله. وأعربت بعض الوفود عن ثقتها في الدور الأساسي الذي تضطلع به الوحدة الخاصة في صياغة إطار توجيهي من أجل تنفيذ القرارات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية، ودعت إلى التنفيذ الفعال لإطار التعاون الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩-٢٠١١)، الذي صدق عليه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهنأت الوفود الوحدة الخاصة على ما تبذله من جهود لتيسير تقاسم أفضل الممارسات والخبرات المكتسبة في مجال التنمية وتبادلها بطرق منها على وجه الخصوص طرح فكرة النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والنجاح في إنشائهما، وأعربت عن تأييدها لتلك الجهود، كما أشادت بإنشاء الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. والتمست المساعدة للوحدة الخاصة من أجل مساعدة البلدان النامية في التصدي للتحديات الراهنة التي تواجه الجنوب في مجال التنمية.

٣٠ - واعترفت بعض الوفود بالدور الخاص الذي تؤديه الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأكدت من جديد ضرورة توفير مزيد من الموارد، سواء البشرية أو المالية، للوحدة الخاصة ودعت المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز الوحدة الخاصة بما يتفق وذلك، وكفالة أداؤها لدور محوري داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوسائل من بينها الاضطلاع بدورها كجهة تنسيق على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣١ - وأعربت بعض الوفود عن ترحيبها بالاجتماع المقبل الرفيع المستوى المقرر أن تستضيفه كولومبيا في آذار/مارس بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات في ذلك المجال، وذكرت أن الاجتماع يتيح مناسبة هامة للمضي قدما في المناقشات المتعلقة

مبادئ فعالية المعونة وممارسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشددت بلدان أخرى على أن مبادئ فعالية المعونة لا تسري في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٢ - وشددت أيضا بعض الوفود على أهمية الالتزام بخطة التنمية العالمية من خلال دعم العملية التمهيدية المفضية إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، في اسطنبول في عام ٢٠١١.

٣٣ - وأعربت عدة وفود عن دعمها لحكومة هايتي وشعبها في أعقاب الزلزال الذي وقع مؤخرا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وتعهدت بالألا تكتفي بتقديم المساعدة في شكل معونات إنسانية، بل وأن تضطلع أيضا بأنشطة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أن حكومة هايتي تحتاج إلى هذا الشكل من أشكال المساعدة وتقدره، وأن الجهود التي بذلتها بلدان الجنوب التي سارعت بإرسال المعونات إلى هايتي إنما هي بادرة تنم عن التضامن وتتماشى مع المبادئ الواردة في وثيقة نيروبي الختامية. وذكر أن تقديم الأمم المتحدة لمزيد من المعونات في شكل عمليات لتحويل التكنولوجيا ودعم بناء القدرات هو أيضا أمر حيوي بالنسبة لجهود الإعمار. وأعرب عن الأمل في أن يكون من بين أهداف تلك الجهود تحقيق الاستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في هايتي.

الفصل الثالث

تقرير الفريق العامل

- ٣٤ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البند ٣ من جدول أعمالها.
- ٣٥ - وعرض رئيس ومقرر الفريق العامل ونائب رئيس اللجنة تقرير الفريق العامل.
- ٣٦ - واعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل.

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة

- ٣٧ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البندين ٤ و ٥ من جدول أعمالها.
- ٣٨ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة عشرة (انظر الفصل الأول، المقرر ٢/١٦).
- ٣٩ - وموجب المقرر نفسه، حولت اللجنة رئيسها التشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن المناقشة المواضيعية للدورة السابعة عشرة وإبلاغ الدول الأعضاء بالقرار الذي يُتخذ بناء على تلك المشاورات قبل انعقاد الدورة السابعة عشرة لتمكين المندوبين من اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

الفصل الخامس

مشروع التقرير

- ٤٠ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البند ٦ من جدول أعمالها.
- ٤١ - وعرض المقرر، جيمي بلاس (الفلبين)، مشروع تقرير اللجنة.
- ٤٢ - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى المقرر بمهمة إنجازه.

الفصل السادس

اختتام الدورة

٤٣ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، أدلى رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ببيان ختامي.

الفصل السابع

المسائل التنظيمية

ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها

٤٤ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورتها السادسة عشرة في مقر الأمم المتحدة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد عقدت اللجنة جلستين، الأولى صباح يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، والثانية بعد ظهر نفس اليوم. وعقدت اللجنة أيضا جلستها التنظيمية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٥ - وترد المعلومات المتعلقة بإنشاء اللجنة وخلفيتها وتاريخها وتطورها الزمني وتقارير دوراتها السابقة في التقارير المقدمة من اللجنة إلى الجمعية العامة^(٥).

٤٦ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعا إلى عقد الدورة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار الترتيبات الإجرائية المعتادة.

باء - الحضور

٤٧ - حضر الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحضر الدورة أيضا الدول غير الأعضاء التي لها بعثة مراقبة دائمة في المقر؛ واللجان الإقليمية؛ والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛ والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي تتلقى دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها؛ والمنظمات الحكومية الدولية التي تحضر بصفة مراقب. وترد قائمة المشاركين في الدورة السادسة عشرة في المرفق الأول.

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ والتصويب (A/35/39 و Corr.1)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/58/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الستون، الملحق رقم ٣٩ (A/60/39)؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/62/39).

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤٨ - انتُخب بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيس: زاكاري د. موبوري مويتا (كينيا)

نواب الرئيس: إزابيل بلانكو (كندا)

ريموند لاندفلد (سورينام)

بتريكايورغي (ألبانيا)

المقرر: جيمي د. بلاس (الفلبين)

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٤٩ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب جلستها التنظيمية في نيويورك في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لانتخاب مكتب الدورة السادسة عشرة وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

٥٠ - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المشروع (SSC/16/L.2) وتنظيم الأعمال (SSC/16/L.3) لدورتها السادسة عشرة. وأجريت مناقشة عامة في الجلستين العامتين المعقودتين في صباح وبعد ظهر يوم ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد أُسندت إلى الفريق العامل مهمة النظر في بندي جدول الأعمال ٢ و ٣ من أجل المناقشة الموضوعية وأُنيطت به مهمة تقديم توصيات إلى اللجنة. وترد في المرفق الثاني قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين في الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وتوغا، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية، وجيبوتي، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وسورينام، وسيشيل، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، والكرسي الرسولي، وكوبا، وكولومبيا، وكينيا، وليبيريا، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، ونيبال، ونيكاراغوا، وهاييتي، والهند، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية

المنظمات الحكومية الدولية

مجلس التعاون الخليجي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الشركاء في مجال السكان والتنمية

المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات التي تلقت دعوة للمشاركة بصفة مراقب

فلسطين

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها السادسة عشرة

جدول الأعمال المؤقت والشروح للاجتماع التنظيمي المعقود في نيويورك في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (SSC/16/L.1).

جدول الأعمال المؤقت المشروح ، للدورة السادسة عشرة وقائمة الوثائق الخاصة بها (SSC/16/L.2).

مذكرة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (SSC/16/L.3).

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/CONF.215/2).

